[المبتدأ والخبر]

قوله: (المبتدأ: الاسم المجرد... إلى آخره).

لو أنه أسقط من حد المبتدأ لفظة " اسم " لكان ذلك أولى؛ ليدخل في الحد نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤] ونحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠]، وكان الأولى أن يزيد بعد قوله: (من العوامل اللفظية) قوله: غير الزائدة؛ ليدخل في الحد نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:٣] و ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩] وقولهم: بحسبك زيد؛ فإنها مبتدآت وليست مجردة عن العوامل اللفظية، وكان ينبغي أن يضع موضع قوله: (وألف الاستفهام) أداة الاستفهام؛ ليدخل نحو: هل قائم الزيدان؟ ومن مضروب أبواه؟ وكيف ومتى منطلق الزيدان؟ وكان ينبغي أن يقول: رافعة لغير مستتر؛ ليدخل تحت الظاهر الضمير المنفصل.

وكان ينبغي أن يزيد مستغنى به؛ لئلا يرد عليه: أقائم أبوه زيد؛ فإنها رفعت ظاهرًا وليست مبتدأ. وكان ينبغي أن يزيد بعد قوله: (فإن طابقت مفردًا) قوله: وما انفرد للمثنى والمجموع مثل: أجنب الزيدان؟ فإنه مثله في جواز الأمرين، إذ الجنب يطلق على الواحد والاثنين والجماعة بلفظ المفرد.

واعلم أنه يرد على هذا: النقض بما اختاره في باب: " أسماء الأفعال " من أن "رويد" مبتدأ، والضمير المستكن فاعل له سد مسد الخبر؛ فإنه مسند وليس من الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام.

حاشية عند قوله: (وأصل المبتدأ التقديم).

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، قالوا: لأن الخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدم عليه لزم الإضمار قبل الذكر.

وجوابه: لا نسلم أنه لابد فيه من ضمير، وإنما يلزم ذلك أن لو كان مشتقا، سلمناه ولكن لا نسلم أن الاضمار قبل الذكر غير جائز، إذ قد ورد في القرآن: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه:٦٧] وفي قولهم: " في أكفانه لُفَّ الميت "، ثم قد سمع تقديمه

في قوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية:٢١] وفي قولهم: " مَشْنُوءٌ[١] مَنْ يَشْنَؤُكَ "، ولأن خبر " كان " فرع على خبر المبتدأ، وقد جاز تقديمه فلأن يجوز تقديم الأصل أولى.

واختلف في الظرف إذا تقدم على المبتدأ في مثل: في الدار زيد، فقال الكوفيون: رفع بالظرف. وقال الأخفش: فاعل لفعل محذوف، أي: استقر زيد. وقال سيبويه وعامة البصريين: مبتدأ، وهو الصحيح لجواز: في داره زيد؛ فلولا أنه مبتدأ في نية التقديم لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى، وهو غير جائز.

حاشية عند قوله: (قد يكون المبتدأ نكرة).

إذا قلت: رجل مؤمن خير من امرأة، أو رجل واحد خير من امرأة، جاز الابتداء بكل من النكرتين؛ لتخصيصهما بالصفة. ثم الموصوف إذا ظهر أمره جاز حذفه وإقامة الصفة مقامه، كقوله[٢]: [الكامل]

---

(١) مشنوء: أي: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

(٢) البيت كاملا:

وعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدَ أَوْ صَنْعَ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٩/١ بنفس الرواية وأضاف: " ويروى: وتعاورا مسرودتين ". وفي شرح أشعار الهذليين ٣٩/١ البيت ٦١ من القصيدة الأولى لأبي ذؤيب وروايته: ماذيّتان.

وله في جمهرة أشعار العرب ٢٦ و ٥٥٠ وشرح المفصل ٥٩/٣ واللسان (صنع) ٢٥٠٨/٤.

مسرودتان: من السرد وهو صفة الدرع. قضاهما: أي عملهما. يقال رجل صَنَع اليدين بفتح النون أو صِنْع اليدين أي حاذق وماهر في عمله. تبع: ملك من ملوك اليمن ويريد به هاهنا من كان حاذقًا في عمل الدرع.

معنى البيت: عليهما درعان مسرودتان أحكمهما داود أو حاذق في صنعة الدرع.

إعراب البيت. مسرودتان: رفع بالابتداء، عليهما: خبره المقدم، قضاهما داود: جملة فعلية في محل الرفع بصفة قوله " مسرودتان "، قوله " أو صنع ": عطف على " داود "، تبع: عطف بيان أو بدل عن قوله " أو صنع ".

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَـــانِ.....

فإذا حذفت الموصوف من المسألة الأولى فقلت: مؤمن خير من امرأة جاز، لأن مؤمنا صفة لنكرة يزيد على معناها، وإذا حذفته من الثانية فقلت: واحد خير من امرأة، لم يجز؛ لأن واحدا لا يفيد غير ما أفاده رجل، فلم يحصل تخصيص.

حاشية: وقد ابتدئ بالنكرة في غير ما ذكر من المواضع، وذلك إذا كانت النكرة جواب سؤال، نحو: درهم عندى، لمن قال: أعندك درهم؟ للعلم به بقرينة السؤال.

والنكرة الواقعة بعد واو الحال، نحو: قعدت ورجل واقف، ومنه الحديث: "دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ "[1]، ومنه قول الشاعر[2]: [الطويل]

=

الاستشهاد: على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لظهور أمر الموصوف ظهورًا يُستغنى به عن ذكره كما في قوله " مسرودتان " أي درعان مسرودتان.

(١) أخرجه البخاري (٢/٩١٠ رقم ٢٤٣٨)، مسلم (٢/٧٥٥ رقم ١٠٧٤).

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: " سرينا " من السري - بضم السين - وهو السير ليلا " أضاء " أنار " بدا " ظهر " محياك " وجهك.

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الشاهد فيه: قوله " ونجم قد أضاء " حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤ / ١٣٠): تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الابد الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي الشاهد فيهما قوله " مدية " فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال، لان جملة " مدية بيدي " في محل نصب حال من ياء المتكلم في قوله " تراني ".

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر: عندي اصطبار، وشكوى عند فاتنتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ فإن الواو في قوله " وشكوى عند فاتنتي " يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما.

سَـرَيْنَا وَنَجْـمٌ قَـدْ أَضَـاءَ فَمُـذْ بَـدَا مُحَيَّـاكِ أَخْفَـى نـوره كُـلَّ شَـارِقِ

والنكرة المضافة إلى نكرة، كقوله عليه الصلاة والسلام: " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ "(١).

والنكرة المعطوفة على نكرة مختصة بتقديم الخبر، نحو: في الدار امرأة ورجل في المسجد.

والنكرة المعطوفة عليها نكرة مختصة بوصف، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد:٢١] على أحد الرأيين فيه، أى: أمثل.

والنكرة المعتمدة على "إذا "التي للمفاجأة و " لولا " الامتناعية مثل: خرجت فإذا رجل، وفي الحديث: " لولا آية ما حدثتكم ". وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

وأجاز سيبويه: خير منك زيد، على أن " خير " مبتدأ؛ لأنه بامتناع دخول حرف التعريف عليه كأنه قد تعرف، وقاس بعضهم على هذا: مثلك زيد، وأكد هذا عنده: مررت بالرجل مثلك، على الصفة؛ لقربه من المعرفة، ويلزم على هذا جواز: ضاربك زيد غدا، على أن " ضاربك " مبتدأ؛ لأنه قد قرب من المعرفة.

قوله: (والخبر قد يكون جملة).

ولابد في الجملة الواقعة خبرًا من ضمير يرجع إلى المبتدأ، إلا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن؛ لكونها نفس المخبر عنه.

وينوب عن هذا الضمير: العموم في نحو: نعم الرجل زيد، إذا جعل المخصوص مبتدأ وما تقدم الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾ [الكهف:٣٠] وينوب عنه الإشارة أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٢/٢، رقم ١٤٢٠)، وابن ماجه (٤٤٩/١، رقم ١٤٠١)، ومالك (١٢٣/١، رقم ٢٦٨)، وعبد الرزاق (٥/٣، رقم ٤٥٧٥)، وابن أبى شيبة (٩١/٢، رقم ٦٨٥٢)، وأحمد (٣١٥/٥، رقم ٢٢٧٤٥)، والدارمى (٤٤٦/١، رقم ١٥٧٧)، ومحمد بن نصر فى تعظيم قدر الصلاة (٩٥٢/٢، رقم ١٠٣٠)، وابن حبان (١٧٤/٦، رقم ٢٤١٧)، والبيهقى (٨/٢، رقم ٢٠٥٨)، والضياء (٣٦٥/٨، رقم ٤٤٩). وأخرجه أيضًا: الطبرانى فى الشاميين (٤٣/١، رقم ٣٥)، قال ابن عبد البر فى التمهيد (٢٨٨/٢٣): حديث صحيح ثابت.

التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦] وكذلك إعادة الاسم للتعظيم، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢] ويمكن أن يقال مثل هذا في: نعم الرجل زيد، فيكون من وضع الظاهر موضع المضمر، ومن العموم قوله[١]: [الطويل]

أَمَّا القِتَالُ لا قِتَـــــــــالَ لَدَيْكُمُ

والتحقيق أن الجملة المخبر بها إن كانت المبتدأ في المعنى فحكمها في الاستغناء عن الضمير حكم المفرد الجامد؛ ولذلك لم يحتج ضمير الشأن الى عائد، ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس:١٠]، وقوله عليه السلام: " أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له "[٢].

---

(١) عجز البيت: وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي.

الشرح: "عراض" -بكسر العين المهملة- جمع عرض -بضم فسكون- وهو الناحية، "المواكب": جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.

المعنى: يهجو بني أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تسحنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.

الشاهد فيه: حيث أوقع جملة "لا" مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/ ٩١، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ذكره في المغني ١/ ٥٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب.

(٢) أخرجه مالك ١/ ٤٢٢ عن طلحة بن عُبيد الله بن كريز أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي، لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له " وسنده صحيح، لكنه مرسل.

وأخرجه الترمذي (٣٣٨٣). والنسائي في " اليوم والليلة " (٨٣١)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص ١٠٥، وفي " شعب الأيمان " ٢/ ١/١٢٨، والبغوي (١٢٦٩)، والخرائطي في " فضيلة الشكر " ص ٣٥ من حديث جابر رفعه: " أفضل الذكر لا إله إلاَّ الله، وأفضل الدعاء الحمد لله "، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٨٤٦)، والحاكم ١/ ٤٩٨ و٥٠٣.

وإن كانت غيره فإن كانت أعم منه وأعيد للتعظيم، أو لا يحتمل إلا وجها واحدا، مثل: نعم الرجل زيد، و ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾، والسمن منوان بدرهم، لم يلزم العائد، فإن كان العائد مفعولاً والمبتدأ " كل " جاز الحذف بلا خلاف، مثل: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد:١٠]، وإن كان المبتدأ غير " كل " فقد أجازه البصريون، وحجتهم قراءة بعض السلف: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة:٥٠] بالرفع، ومنعه الكوفيون.

حاشية على قوله: (وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة).

قيل: إن تقدير المفرد أولى؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، وعورض القياس على الصلة في وجوب تقدير الجملة بوجوب تقدير المفرد متعلقا للظرف الواقع بعد " أما " و " إذا " للمفاجأة مثل: أما في الدار فزيد، وخرجت فإذا عندك زيد.

ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك إنما كان لقرينة " أما " و " إذا " للمفاجأة أو يمنع وجوب تقدير المفرد.

حاشية على قوله: (البُرُّ الكُرُّ[1] بِستّين).

الضمير المحذوف في قولهم: " البر الكر بستين "، في موضع نصب على الحال، وفي قولهم: السَّمنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ، في موضع رفع بأنه صفة لـ " منوين "، وهو الذى سوغ الابتداء به.

واعترض على كونه في المثال الأول في موضع النصب على الحال بأنه لو كان حالا لكان العامل إما " الكر " أو " بستين " أو شئ ثالث، لا يجوز الأول؛ لكونه اسما صريحا ليس بفعل ولا بمعناه ولا شبهه، ولا الثاني؛ لامتناع عمل معنى الفعل في الحال متقدمة، ولا الثالث؛ لانتفائه.

وأجيب: بأنا لا نسلم أن معنى الفعل لا يعمل في الحال متقدمة فإنه قد أجازه قوم، استدلوا بقول الشاعر[2]:

---

(١) الكر بضم الكاف مكيال معروف عندهم: كالصاع.

(٢) ابن هرمة: اسم الشاعر.

إذ ما دخلت على الرسول فَقُلْ لَهُ إن ابـــن هرمـــة وَاقِفًـــا بِالْبَـــابِ

فنصب " واقفًا " بقوله: " بالباب ".

ورد بأن الرواية: هذا ابن هرمة واقفا، باسم الاشارة، و " بالباب " متعلق بـ "واقفا".

حاشية عند قوله: (وما وقع ظرفا).

إذا قيل: زيد في الدار، ففي الظرف ضمير يعود على المبتدأ سواء قدر بجملة أو بمفرد؛ لأنه لما حذف الاستقرار الذى هو الخبر، وأقيم الظرف مقامه انتقل الضمير الذى كان فيه إليه، يدل على ذلك توكيده، والإبدال منه، والعطف عليه، ووقوع الحال منه.

أما التوكيد فكقولك: القوم في الدار أجمعون، فـ " أجمعون " تأكيد للضمير في الدار لا للقوم، وإلا لفصل بين المؤكد والمؤكد وإنه غير جائز.

وأما الإبدال فكقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف:٨] فـ (الوزن) مبتدأ، و (يومئذ) خبره، و(الحق) بدل من الضمير في (يومئذ) وليس بوصف لـ (الوزن)؛ لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، ولا يحمل " الحق " على أنه خبر لـ"الوزن " و "يومئذ " منصوب به؛ لأن " الوزن " مصدر معرف باللام وإعماله قليل.

وأما العطف عليه فكقوله[1]: [الوافر]

=

يعني: أسألك بحق نعمة الله عليك أن تقول له: ابن هرمة واقف بالباب.

إعراب البيت: بالله: قسم، ربك: صفته، وجوابه محذوف، إن دخلت: جملة شرطية، فقل له: جواب الشرط، هذا: مبتدأ، ابن هرمة: خبره، والجملة مقول القول، واقفا: حال عن المفعول المعنوي والعامل فيها معنى الفعل كما تقول: هذا زيد قائما.

انظر: الصناعتين ١٢٤/١، والبديع ١٢٩/١، وخزانة الأدب ٥٣/١٠، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٨٦/١.

(١) البيت للأحوص.

و(النّخلة) هُنا: كناية عن المرأة. و(ذات عرق): موضعٌ بالحجاز.

أَلا يَــا نَخْلَــةً مِــنْ ذَاتِ عِــرْقٍ عَلَيْــكِ ورَحْمَــةُ الله السَّــلامُ

فـ " السلام " مبتدأ، و " عليك " خبر مقدم، و " رحمة " الله " عطف على الضمير في " عليك "، ولا يجعل " ورحمة الله " عطفا على " السلام "؛ لئلا يؤدى إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فيخرج عن كونه تابعا، وإن كان قد أجازه قوم مستدلين بهذا البيت، لكن حمله على ما ذكرناه أولى.

وأما الحال فكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [البينة:٦] فذو الحال الضمير في ﴿نَارِ جَهَنَّمَ﴾، وتقول: زيد في الدار جالسا، ولو كان حالا من الضمير في الفعل لجاز تقديمه، لكنه لا يجوز، ولأنك تقول: جاءني الذى في الدار، فلو لم يكن في الظرف ضمير لخلت الجملة بأسرها من الضمير، وإنه غير جائز.

والجرمي يرفع هذا الضمير بالابتداء ويجعل الظرف خبرًا عنه، والجميع خبر عن "زيد".

حاشية عند قوله: (أو كانا معرفتين أو متساويين) يريد بالمتساويين: متساويي الرتبة بعدا عن المعرفة أو دنوا منها، بتساويهما في المخصص المقرب لهما من المعرفة، فالثاني مثل: غلام رجل غلام امرأة، والأول كما مثل هو من: (أفضل منك أفضل مني). وقال ابن الدهان في " الغرة ": إن إحدى المعرفتين إذا كان أعرف جاز تقديم الخبر على المبتدأ، فيجوز في مثل: أنت المنطلق، أن يقال عنده: المنطلق أنت، على أن "المنطلق" خبر مقدم.

=

والشّاهدُ فيه: (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة.

انظر: مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والجُمل ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧٦/١، واللّسان (شيع) ١٩١/٨، والمقاصد النّحويّة ٥٢٧/١، والتّصريح ٣٤٤/١، والخزانة ١٩٢/٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩.

ولو زاد قوله: (أو كانا معرفتين) قوله: لا بقرينة معنوية؛ لكان أجود؛ لأنهما إذا كانا معرفتين ووجدت قرينة صارفة من حيث المعنى جاز التقديم، كقوله[١]: [الطويل]

لُعَـابُ الأفَـاعِي القَـاتِلاتِ لُعَابُـهُ وأَرْيُ الجَنـي اشْـتارتْهُ أيْـدٍ عواسِـلُ

وكذلك قوله[٢]: [الطويل]

بَنُونَـا بَنُـو أَبْنَائِنَـا وَبَنَاتُنَـا بُنُـوهُنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الأبَاعِـدِ

فـ " بنو أبنائنا " مبتدأ و " بنونا " خبر مقدم، ولو جعل على العكس انقلب المعنى. وكذلك " لعابه " مبتدأ و " لعاب الأفاعي " خبره، ولو قدر غير هذا التقدير فسد المعنى.

والتحقيق أن هذا القيد يجب زيادته تقييدًا للمعرفتين وللمتساويين أيضًا؛ لأنه إذا وجد مع المتساويين قرينة معنوية تعين أحدهما جاز تقديم الخبر أيضًا، كقوله عليه السلام: " مسكين رجل لا زوج له، مسكينة امرأة لا زوج لها "، ومنه قول الشاعر:

ترى الناس شتى في المعيشة ذو غنى ومفتقر ما عاش في الناس دائب

---

(١) لأبي تمام الطائي، انظر: الديوان ١٤٠/١، والإيضاح في علوم البلاغة ٧٨/١، والعقد الفريد ٤٩/٢، وجواهر الأدب ٤٥١/١.

(٢) لم ينسبه العيني والفاسي والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم، وسبب إنشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن اخيه وابن اخته فقال كلاكما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجها منه، ولكني أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضاً الأمر إليه، فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجها لابن أخيه.

استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما؛ لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بني الأبناء بالأبناء، لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء.

فقوله (بنوا بنائنا) مبتدأ، و (بنونا) مقدما عبره، والمعنى: بنوا بنائنا مثل: بنينا، والمراد: الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس، قد قيل: لا تقديم فيه ولا تأخير، وأنه جاعلي عكس التشبيه للمبالغة، فلا شاهد فيه حينئذ، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن الإنساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والبيان في التشبيه.

قوله: (وبناتنا) كلام إضافي مبتدأ، و (بنوهن) كذلك مبتدأ ثان، و(أبناء الرجال) كذلك خبره، والجملة خبر الأول، و (الأباعد) صفة الرجال، جمع أبعد.

فأغناهمـــا أرضـــاهما بنصـــيبه وكـــل لـــه رزق مـــن الله واجـــب

حاشية: كان الواجب أن يزيد قوله: (أو كان الخبر فعلا له) قوله: مفردًا؛ لأنه إذا كان مثنى أو مجموعًا، مثل: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، جاز أن يتقدم؛ لأنه لا يلتبس بالفاعل حينئذ.

وقد أخل من المواضع التي يجب فيها تقدم المبتدأ بستة مواضع وهي:

أن تدخل عليه لام الابتداء، مثل: لزيد منطلق.

وأن يكون المبتدأ تعجبا، مثل: ما أحسن زيدا؟

وأن يسد الفاعل مسد الخبر، مثل: أقائم الزيدان؟

وأن يكون له جواب مجزوم به، مثل[1]: " بحسبك ينم الناس ".

وأن يكون مضافا إلى شيء له صدر الكلام، مثل: غلام من عندك؟ ويمكن أن يقال: جميع هذه يتناولها قوله: (وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام)؛ لأن المبتدأ في جميع هذه المواضع مشتمل على ما له صدر الكلام.

حاشية: لا يجب تقديم الظرف على المبتدأ النكرة إذا وصفت؛ لأن وجوب تقديمه ليس إلا للتصحيح، وقد حصل بالوصف ومنه قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام:٢].

---

(١) ذَهَبَ أبو عمرو بن العلاء والجرمي: إلى أَنَّ ضَمَّةَ حَسْبُك بناءٌ، وهو اسم سُمِّي به الفعل، والكاف حرف الخطاب، وَذَهَبَ الجمهور إلى أَنَّها ضَمَّةُ إعراب، فقيل: مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة المعنى عليه.

والتقدير: حَسْبُك السُكُوتُ ينم الناس، وَذَهَبَ جماعة منهم الأخفش: إلى أَنَّهُ مبتدأٌ لا خبر له؛ إذ معناه: اكْتَفِ، وهو اختيارُ أبي بكر بن طاهر. انظر: الارتشاف ٢/٢١٥

قوله: (أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ).

من أمثلة ما لمتعلقه ضمير في المبتدأ قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:٢٤] وقوله عليه السلام[١]: " مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ "، وقول الشاعر[٢]: [الطويل]

أَهَابُكِ إِجْلَالاً ومَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩)، والبغوي (٤١٣٢)، والقضاعي في " مسند الشهاب " (١٩٢)، والخطيب في " تاريخه " ٤/ ٣٠٩ و٥/ ١٧٢ و١٢/ ٦٤ من حديث أبي هريرة.

وأخرجه القضاعي (١٩١)، والطبراني في " الصغير " (٨٨٤) من حديث زيد بن ثابت، قال الهيثمي في " المجمع " ٨/ ١٨: فيه محمد بن كثير بن مروان، وهو ضعيف.

وأخرجه أحمد ١/ ٢٠١، والطبراني في " الكبير (٢٨٨٦)، و" الصغير " (١٠٨٠)، و" الأوسط "، والقضاعي (١٩٤) من حديث الحسين بن علي. قال الهيثمي ٨/ ١٨: ورجال أحمد و" الكبير " ثقات.

وأخرجه مالك ٢/ ٩٠٣، ومن طريقه الترمذي (٢٣١٨)، والبغوي (٤١٣٣) من حديث علي بن الحسين مرسلاً. وقال أحمد وابن معين والبخاري والدارقطني: لا يصح إلاَّ عن علي بن الحسين مرسلاً.

(٢) نُسب إلى غير واحد من الشعراء، وهو في ديوان مجنون ليلى ١/ ٧١، وفي ديوان نصيب بن رباح ١/ ٦٨ ورجح البكري في سمط اللآلئ ٤٠١، والعيني ١/ ٥٣٧ نسبته لنصيب بن رياح الأكبر، وكان عبدا أسود، شاعر إسلاميا حجازيا، من شعراء بني مروان، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي.

قوله: (إجلالا) نصب من قبيل قولك: قعدت جلوسا؛ لأن معنى أما بك أجلك؛ لأن من هاب أحدا فقد أجله، ويجوز أن يكون نصبا على التعليل؛ أي: لأجل إجلالك وتعظيمك، وقد قيل: نصب على الحال بمعنى مجلا.

قوله: (وما بك قدرة على) حال، والمعنى: أهابك لا لاقتدارك علي، ولكن إعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه، فتحصل لها المهابة، والضمير في حبيبها للعين، وإن جعل للمرأة يجوز، قاله الخطيب التبريزي، وهو مبتدأ.

و (ملء عين) كلام إضافي مقدما خبره، وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عودا لضمير إلى متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز.

قوله: (أو خبرًا عن " أن ").

الأولى أن يزاد ذلك: لا مع " أما "، لأن " أن " واسمها وخبرها إذا كانت في موضع الرفع على الابتداء بعد " أما " لم يجب تقديم الخبر، بل يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: أما في علمى فأنك صادق، وأما أنك صادق ففي علمي. ومن أمثلة تقدم الخبر على " أن " قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس:٤١].

قوله: (و" ليت " و " لعل " مانعان باتفاق).

حكم باقي أخوات " أن " حكم " ليت " و " لعل "؛ فلا وجه لتخصيصهما بالذكر دون الباقي.

وقال المبرد في " المقتضب ": حكم " لكن " في جواز دخول الفاء وعدم جوازه حكم " أن ".

والتحقيق أن باقي أخوات " أن " يتناولها هذا الحكم على سبيل الإلحاق بـ "ليت " و "لعل "، ليكون الباب واحدا؛ لأن العلة شاملة لها؛ إذ خبرها محكوم عليه بالصدق والكذب.

ونقل ابن الخباز أن دخول الفاء مع " أن " هو مذهب سيبويه، وعدم دخولها مذهب الأخفش، والمشهور عكس هذا كما مثله الشارح.

حاشية: إنما يجب حذف خبر المبتدأ بعد " لولا " إذا قدر عاما بالوجود؛ إذ في "لولا" حينئذ باعتبار معناها ما يشعر به. فإن قدر خاصا وجب إظهاره؛ لعدم دلالة "لولا" عليه، ومنه قول الشاعر[1]: [الوافر]

وَلَوْلا الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ

ومن المواضع التي يجب فيها حذف الخبر قولهم: أقائم الزيدان؟ وإنما لم يذكره؛ لأن الخبر ليس بمحذوف من حيث الحقيقة وإنما هو كلام محمول على المعنى؛ إذ أصله: أيقوم الزيدان؟ وإنما أرادوا إصلاح اللفظ، وتوفيته ما يستحقه من الإعراب؛ فقدروه هذا التقدير.

---

(١) البيت للإمام الشافعي وهو في ديوانه ١/٤٣.

ومن المواضع التي يجب فيها الحذف لخبر المبتدأ: مَا أَنْتَ إِلا سَيْرًا سَيْرًا، وزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا.

حاشية: أطلق التمثيل في حذف الخبر جوازًا في المختصر في قوله: (خرجت فإذا السبع) ولم يذكره في الشرح.

وتلخيص القول فيه: أن " إذا " قسمان: ظرف زمان من غير دلالة على معنى المفاجأة، وفيها معنى المفاجأة.

والأولى قسمان: إما ان تكون ظرف زمان من غير معنى الشرط، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل:١-٢] وإما فيها معنى الشرط، نحو: إذا قام زيد قام عمرو.

والثانية قسمان: إما أن تكون للمفاجأة وهي اسم، أو هى حرف. فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان بمعنى " عند " تقول: خرجت فإذا زيد، فـ " زيد " مبتدأ، و "إذا " الخبر، أى: عندى زيد وتتعلق باستقرار محذوف، وتقديم الخبر واجب؛ للاهتمام بمعنى المفاجأة. وإذا كانت حرفا فهي من حروف المعاني للدلالة على المفاجأة، مثل " هل " للدلالة على الاستفهام، و " ما " للدلالة على النفى، فإذا وقع بعدها مرفوع فهو مبتدأ، والخبر محذوف جوازا، مثل: خرجت فإذا السبع.

حاشية: وقد يكون حذف المبتدأ واجبًا، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون خبره نعتا لمنعوت مستغن، وهو الذى يسمى قطعا، مثل: الحمد لله الحميد.

الثاني: أن يكون خبره مصدرًا واقعًا موقع الفعل، مثل: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨] و ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد:٢١] على أحد التأويلين، أى: أمرنا.

الثالث: المبتدأ الذى جعل المخصوص بالمدح أو الذم خبرا عنه عند قائل ذلك، نحو: نعم الرجل زيد، أى: هو.

الرابع: المبتدأ في قولهم: في ذمتي لأفعلن، أي: قسم أو عهد.

حاشية عند تعليله قوله: (ضربي زيدًا قائمًا).

القرينة الدالة على خصوصية المحذوف هاهنا تشبه أن يكون ما في إضافة المصدر إلى الفاعل من الدلالة على الحصول؛ إذ الحال دلت على عاملها، وعاملها دل على متعلقه؛ لاقتضائها إياه.

حاشية: لا يخلو خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " الامتناعية من أن يكون وجودا مطلقًا، أو مقيدًا.

فان كان الأول كان واجب الحذف.

وان كان الثاني فلا يخلو من أن يدل عليه سياق كلام أو لا.

فإن كان الأول جاز الحذف والإثبات، كما أثبته أبو العلاء في قوله[1]: [الوافر]

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ فَلَـوْلا الْغِمْـدُ يُمْسِـكُه لَسَـالا

ومنع بعضهم من الإثبات في هذا القسم؛ لوجود القرينة الدالة على خصوصية المحذوف، وهي: إشعار السياق، واللفظ الملتزم في موضع المحذوف، وهو جواب "

---

(١) قاله أبو العلا حمد بن عبد الله التنوخي المعري اللغوي الشاعر الأعمي المتفلسف، ولد سنة ثلاث وستين وثلثمائة بالمعرة، وتوفي بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة، ومكث مدة خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند، وأولها:

أعـن وخـد الفـلاص كشـفت حـالا ومـن عنـد الظـلام طلبـت مـالا

و (الوخد) بالخاء المعجمة والدال المهملة ضرب من السير، و (القلاص) بالكسر جمع قلوص، وهي الشابة من النوق.

و (يذيب) من أذاب إذابه؛ أي: أسال، و (الرعب) فاعله، ومنه حال من الرعب، وكل عضب مفعوله، وهو بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع.

و (الغمد) بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء، و (يمسكه) خبره، وقيل: الخبر محذوف، و (يمسكه) بدل اشتمال.

انظر: ابن هشام ١/ ١٥٦، وابن عقيل ١/ ١٤٤، والأشموني ١/ ١٠٢، وابن الناظم ص٥٢.

لولا "، وهو اختيار ابن عصفور من المتأخرين. ويجوز أن يكون "يمسكه " في بيت أبي العلاء نصبًا على الحال لا خبرًا.

وإن كان الثاني وجب إثباته، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ [النور:١٤]: إن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ هو الخبر لما أريد كون الفضل مقيدًا بهم، وكقوله عليه السلام[١]: " لولا قَومُكِ حَديثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ ": إن "حَديثُو عَهْدٍ " هو الخبر؛ إذ لو لم يذكر لم يعلم من أى جهة كان قومها سببًا لعدم بناء الكعبة.

حاشية: يشترط في وجوب حذف الخبر في باب: ضربى زيدا قائما " أمران: أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو ما يدل على المصدر، مثل: أكثر شربي السويق ملتوتا.

وألا يصلح الحال خبرا للمبتدأ فإن صلحت، مثل: ضربى زيدًا واقعًا، لم يجب الحذف، بل يجوز أن ترفع الحال على أنها الخبر.

ويجوز أن يكون الحال في هذا الباب جملة اسمية، كقوله[٢]: [البسيط]

---

(١) أخرجه البخاري في العلم (٤٨)، والحج (٤٢)، ومسلم في الحج (٣٩٨، ٣٩٩).

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: "حليف رضا" حليف فعيل من الحلف بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.

الإعراب: "خير" مبتدأ "اقترابي" مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء إضافة المصدر لفاعله "من المولى" جار ومجرور متعلق بالاقتراب "حليف" حال تسد مسد خبر المبتدأ وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا "وشر" الواو عاطفة، شر مبتدأ "بعدي" مركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه "وهو" الواو للحال، هو: مبتدأ "غضبان" خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ الذي هو "شر" وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان "أي وجد" والحال أنه غضبان.

الشاهد: في "وشر بعدي عنه وهو غضبان" حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ.

خيرُ اقتِرابي من المولى حليفَ رضى وشَـرُّ بُعْـدِيَ منـه وهـو غَضـبانُ

=

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التي هي جملة اسمية مقرونة بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول من البيت وهو "حليف رضا" وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر:

وشر بعدي عنه وهو غضبان

وقوله عليه السلام: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد".

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ١٠٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٠٧.

obeikandl.com